

Distr.: General
12 September 2011
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١

٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠١١، ٢٧-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - المسائل التنظيمية
٣	ثالثا - الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣
١٨	رابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
٢١	خامسا - المناسبات الجانبية
٢٤	سادسا - مسائل أخرى

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

** UNW/2011/L.3



أولا - مقدمة

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دورته السنوية لعام ٢٠١١ في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.
- ٢ - وافتتحت الدورة رئيسة المجلس التنفيذي أ. جوي أوغوو (نيجيريا). وتحدثت عن الفرصة التاريخية التي تتيحها هذه الدورة والمتمثلة في أن المجلس التنفيذي سينظر في الخطة الاستراتيجية الأولى للهيئة، وهي تغطي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وأشادت رئيسة المجلس بالمديرة التنفيذية للهيئة، ميشيل باشليه، وموظفيها لما قاموا به من عمل وما أبدوه من إخلاص خلال السنة الأولى من وجود الهيئة.
- ٣ - وأشارت إلى أن المجلس التنفيذي لعب دورا نشطا يستحق الثناء في وضع الخطة الاستراتيجية، وقد أجرى المشاورات مع الهيئة حول الوثيقة قبيل انعقاد الدورة السنوية. واعترفت رئيسة المجلس على وجه الخصوص بالجهود التي بذلها نائب رئيسة المجلس زاهد رستم (ماليزيا) الذي يسهل إجراء المشاورات.
- ٤ - ولاحظت الرئيسة أن الخطة الاستراتيجية للهيئة تشكل وثيقة متينة، وهي، إلى ذلك، وثيقة حية سيجري تحسينها مع الوقت على أساس المناقشات مع الشركاء والدروس المستفادة من التنفيذ.
- ٥ - وفي ختام ملاحظاتها، دعت الرئيسة أمينة المجلس التنفيذي إلى عرض التعديلات المدخلة على جدول الأعمال وخطة العمل المؤقتين، وفق ما تم اقتراحه خلال الاجتماع غير الرسمي السابق للدورة الذي انعقد بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١.
- ٦ - واستعرضت أمينة المجلس التعديلات المقترحة.

ثانيا - المسائل التنظيمية

- ٧ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق (UNW/2011/L.2) بالصيغة المعدلة شفويا، كما أقر خطة العمل بصيغتها المنقحة.
- ٨ - ووافق المجلس التنفيذي على تقرير دورته العادية الأولى (٢٤-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) ودورته العادية الأولى المستأنفة (٢١ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١) (UNW/2011/8 و Add.1 على التوالي).

٩ - ونظر المجلس التنفيذي في خطة العمل الأولية لدورته العادية الثانية. ولم يكن هناك أي اعتراض على خطة العمل. وطلب إلى الوفود أن ترسل مقترحات إدراج بنود إضافية، إن وجدت، إلى أمانة الهيئة في أسرع وقت ممكن.

١٠ - وأعلنت رئيسة المجلس أن السيد رستم ونائبة الرئيسة التي تمثل دول أوروبا الشرقية، أولها كافون (أوكرانيا) أنهيا فترة عملهما في نيويورك وسيعودان إلى عاصمتي بلديهما. وقد رشحت دول آسيا والمحيط الهادئ فاريشا سلمان (ماليزيا) خلفا للسيد رستم. كما رشحت دول أوروبا الشرقية أورسوليا بارتا (هنغاريا) خلفا للسيدة كافون. ووافق المجلس التنفيذي على الترشيحين.

١١ - وأعربت رئيسة المجلس عن امتنانها لكل من السيدة كافون والسيد رستم لمساهمتها في عمل المجلس التنفيذي ومكتبه. ورحبت باسم المجلس بخلفيهما.

ثالثا - الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

١٢ - عرضت المديرية التنفيذية على المجلس التنفيذي الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9). وشكرت أعضاء المجلس على استثمارهم في الهيئة، بما في ذلك ما قدموه خلال المشاورات العديدة حول الخطة الاستراتيجية. وأعربت عن تقديرها للمدخلات والتعليقات التي قدمت على الخطة خلال وضعها، بما في ذلك ما جاء من الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشبكات النسائية والمنظمات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

١٣ - ولخصت المديرية التنفيذية الزيارات التي قامت بها إلى ١٥ بلدا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والتي التقت خلالها بالشركاء الإقليميين، بما في ذلك اللجان الإقليمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما شاركت خلالها في مؤتمرات حكومية دولية. وأوضحت أن زيارتها شددت مجددا على أهمية الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئي والعنف. وقد تثبتت بفضل هذه التجارب قناعتها بأن الخطة الاستراتيجية للهيئة إنما تعكس الأولويات الأساسية لدى الدول الأعضاء. وأعربت عن تطلعها لزيارة مناطق أخرى.

١٤ - وأوضحت المديرية التنفيذية أن الخطة الاستراتيجية والرؤية المتجسدة فيها انطلقتا من قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ المنشئ للهيئة ومن العديد من الاتفاقات الحكومية الدولية، التي تشمل فيما تشمله اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الألفية. وتتمشى الخطة مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري

كل أربع سنوات ومع دورات كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع أن الخطة ستخضع للاستعراض والتعديل خلال عام ٢٠١٣، فإن الرؤية المتجسدة فيها تمتد حتى عام ٢٠١٧.

١٥ - وتتمثل الرؤية الشاملة للخطة في أن البلدان، بغض النظر عن مستوى التنمية فيها، ستكون قادرة على الحصول على الخبرة التقنية والدعم اللازم للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بما يتمشى مع أولوياتها الوطنية. على أن تفعيل هذه الرؤية يعتمد على مساهمات المانحين وعلى قدرة الهيئة على زيادة قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الدول الأعضاء.

١٦ - وأشارت إلى أن الهيئة حددت ستة مجالات للتركيز تتصف بالأولوية ووضعت لها أهدافا تمكن من رصد الإنجازات. وأكدت أن الأهداف المحددة ليست لرصد أداء الدول الأعضاء بل هي لتقييم عمل الهيئة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيثما ينطبق ذلك، في الاستجابة لطلبات الدعم.

١٧ - وفيما يتعلق بتعزيز القيادة والمشاركة النسائية، أكدت أن الهيئة ستتكفل بإتاحة سبل حصول الدول الأعضاء على الدراية التقنية والمعارف الأحدث. وستعمل الهيئة مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية على تعزيز قدرة النساء وزيادة مشاركتهن في الحكومة والخدمة العامة.

١٨ - وأشارت إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في مجال تمكين المرأة اقتصاديا، ستعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بغية تقديم دعم شامل للدول الأعضاء. أما الأهداف الرئيسية التي تضعها الهيئة نصب أعينها فهي تنفيذ جدول الأعمال الكبير، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، بصورة تراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن زيادة وصول المرأة إلى الأصول الإنتاجية وسيطرتها عليها.

١٩ - وفيما يتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، أشارت المديرية التنفيذية إلى التاريخ الطويل الكامن خلف الهيئة والذي ستستفيد منه وستواصله. وهو تاريخ لا يتمثل في الكيانات الأربعة السابقة لها للهيئة بل في منظومة الأمم المتحدة كلها وفي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وأوضحت أن الهيئة حددت أهدافا متعددة، بينها تقديم الدعم، من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لعشرين بلدا إضافيا لتمكينها من وضع خطط عمل وطنية متعددة القطاعات لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، ومن تنفيذ هذه الخطط. وستقيم الهيئة شراكات أشد قوة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. وسيلعب صندوق الأمم المتحدة الاستثماري

للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي تديره الهيئة، دوراً رئيسياً في تمويل المبادرات الرامية إلى منع العنف وإنهائه.

٢٠ - كما ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز القيادة النسائية في مجالات السلم والأمن والاستجابة الإنسانية. وستتعاون بشكل وثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وغير ذلك من كيانات الأمم المتحدة في سياقات عدة منها شبكة عمل الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وسيوجه عمل الهيئة في هذا المجال المتصف بالأولوية نحو الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في مراحل ما بعد النزاع. كما سيقدم الدعم إلى الدول الأعضاء لاستكمال خطط عملها الوطنية الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٢١ - وتتمثل أولوية أخرى من أولويات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عمليات التخطيط والميزة على المستوى الوطني. وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن الهيئة تعمل مع وزارات المالية والتخطيط والإحصاء لتعزيز قدراتها على وضع سياسات وميزانيات عامة تستجيب للاعتبارات الجنسانية. وتعمل الهيئة في إطار فرقة العمل المعنية بالمحفل الرفيع المستوى والخاص بفعالية المعونة، وهي فرقة عمل تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على الترويج لإدراج المساواة بين الجنسين في المناقشات وعلى تعزيز الالتزام بتتبع مؤشرات الاستثمار في المساواة بين الجنسين.

٢٢ - كما تتضمن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم للهيئات الحكومية الدولية على أساس الأولوية، وهي ترمي إلى وضع تحديد واضح للصلة بين المجالين المعيارى والتنفيذي وفقاً لولاية الهيئة. وإضافة إلى عملها مع لجنة وضع المرأة، ستعمل الهيئة على تعزيز الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في سياق العمليات الحكومية الدولية الأخرى.

٢٣ - وفيما يتعلق بالترويج للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق الدعم المقدم لها، ألححت المديرية التنفيذية إلى أهمية تمثيل الهيئة في هيئات اتخاذ القرار الرفيعة المستوى، الأمر الذي ييسر وضع أطر سياساتية على مستوى المنظومة ككل، من قبيل الأطر الخاصة بالمرأة والسلام والأمن وإنهاء العنف الذي يستهدف المرأة. كما وضعت مسودة استراتيجية للتنسيق وستجري مناقشتها مع الشركاء ضمن منظومة الأمم المتحدة قبل وضع اللمسات الأخيرة عليها. وقد بدأت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في استخدام مؤشرات الأداء الخاصة بالمساواة بين الجنسين. كما أقامت الهيئة شراكات مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية واليونيسيف، بالإضافة إلى مؤسسات البحوث والهيئات

الأكاديمية، بما يتفق مع الرؤية وخطة عمل المائة يوم التي قُدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١.

٢٤ - وانتقلت إلى موضوع الموارد البشرية فأبلغت المجلس التنفيذي بتولي الأمانة العامة المساعدة لأكشمي بوري والأمين العام المساعد جون هندرا مهام منصبيهما. كما تم تعيين خمسة مدراء برتبة د-٢. كما ستعلن قريباً تعيينات برتبة د-١ ونتائج العملية التنافسية الداخلية. إضافة لذلك، تعمل الهيئة على معالجة مسألة استخدام طريقة التعاقد على أساس اتفاق خدمات خاصة حيث أن عددا من العاملين بهذا النوع من التعاقد يؤدون وظائف طويلة الأجل.

٢٥ - وأوضحت إلى أن تحقيق النتائج الطموحة المطلوبة في الخطة الاستراتيجية تتطلب ما يلي: (أ) التركيز على الحضور الميداني للهيئة ومجالات العمل المواضيعي؛ (ب) التمويل المتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به لأغراض الموارد الأساسية وغير الأساسية؛ (ج) الحضور الاستراتيجي في بلدان برامج الهيئة.

٢٦ - ففيما يتعلق بالحضور الميداني، ستعطي الهيئة الأولوية لتعزيز حضورها على الصعيدين الوطني والقطري. وسيجري تحديد البنيان الإقليمي الأنسب وطرائق العمل الملائمة بصورة تتوخى تعزيز الفعالية على المستوى الميداني.

٢٧ - وأبرزت المديرية التنفيذية المعايير المختلفة لتحديد مواقع الحضور الميداني. فالهيئة ستركز على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان المتوسطة الدخل التي ترتفع فيها معدلات عدم المساواة وكذلك على البلدان التي تواجه حالات نزاع أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وهي سياقات تتعرض فيها المرأة لانعدام الأمن بصورة خاصة.

٢٨ - وشددت على أهمية إقامة ثقافة موجهة نحو النتائج منذ البداية. وتحقيقاً لذلك، ستعطي الهيئة الأولوية لجمع البيانات الأساسية اللازمة لتقدير الأداء المقبل. كما ستعود الهيئة إلى الخطة الاستراتيجية دورياً لإدخال التعديلات اللازمة لتعزيز صلاحيتها وصلتها بالواقع.

المناقشة

٢٩ - أعربت الوفود عن شكرها للمديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لبيائها وعرضها للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وأثنت الوفود على قدراتها القيادية وعلى موظفي الهيئة لعملهم الممتاز منذ إنشاء الهيئة. وكرر المتكلمون الإعراب عن دعمهم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولما تضطلع به من عمل وعن تطلعهم لإقامة علاقات بناءة مع أمانة الهيئة ومجلسها التنفيذي.

٣٠ - وعلى العموم، أعربت الوفود عن دعمها للخطة الاستراتيجية ورضاها عنها. وأعرب العديد من الوفود عن سرورها للرؤية الطويلة الأجل التي تجسدها وثيقة الاستراتيجية، والتي تمتد حتى عام ٢٠١٧. ولاحظ كثير من المتكلمين أن الخطة الاستراتيجية تشكل خطوة إلى الأمام صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وسد الفجوة القائمة بين المعايير العالمية وحقائق الحياة اليومية التي تواجهها المرأة في جميع أنحاء العالم. ودعوا إلى أن يعزز العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ الأطر المعيارية على الصعيد الوطني عن طريق الأنشطة التنفيذية.

٣١ - وشددت الوفود على أن المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة يرتبطان ارتباطاً قوياً بالتنمية، فإحراز تقدم بشأن هذه القضايا سيكون حاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المسائل الجوهرية وضع النساء والفتيات في قلب الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وستضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور رئيسي في مساعدة البلدان - ولا سيما البلدان النامية - في هذا العمل.

٣٢ - وأشار كثير من الوفود إلى إنجازات بلدها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك سن تشريعات تعزز حقوق المرأة وفرصها، وإعداد واعتماد برامج وخطط عمل من شأنها التأكيد على تمكين وتنمية المرأة.

٣٣ - وأعرب عدد من الوفود عن تقديرها للعملية التشاورية المضطلع بها خلال عملية إعداد الخطة الاستراتيجية. واتسمت الوثيقة الناجمة عن تلك العملية بأنها شاملة وجامعة.

٣٤ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لاتساق الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وغيرها من الهيئات من حيث تواترها الدوري وهيكلها. وأعرب كثير من الوفود عن الأمل في تحقيق الأهداف والغايات وتمكّن المجلس التنفيذي من الموافقة على جميع جوانب الخطة فضلاً عن تنفيذها. واعتبر أحد الوفود أن من الضروري اتساق الخطة مع الإنجازات المتوقعة بحلول عام ٢٠١٣. وجرى التسليم أيضاً بأن البرنامج المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفه جزءاً من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل يتماشى مع الخطة الاستراتيجية.

٣٥ - ووافق كثير من الوفود على المجالات الستة ذات الأولوية للخطة الاستراتيجية، مشيرين إلى ما بينها من ترابط. ولاحظ العديد منها أن الأولويات تتسق مع أولويات بلدها. وأعرب أحد الوفود عن الرضا عن اشتغال الخطة على إشارات مرجعية إلى صندوق المساواة بين الجنسين.

٣٦ - وأعرب بعض الوفود عن الترحيب بالتأكيد الوارد في الخطة على تحقيق النتائج وتعزيز مسألة منظومة الأمم المتحدة وشددت هذه الوفود على أهمية تلك المسألة لتنفيذ الخطة بنجاح.

٣٧ - وتباينت آراء الوفود حول أطر النتائج. ففي حين أعرب البعض عن شعور بأن عناصر الأطر اتسمت بالوضوح والقابلية للقياس، شجع آخرون هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استعراض الأطر وإدخال المزيد من التنقيح عليها بحيث تشمل على نحو واضح نواتج يمكن إنجازها، ونتائج وخطوط أساس، بما في ذلك روابط بين النواتج والنتائج المتوقعة، فضلا عن نتائج قابلة للقياس ومؤشرات على جميع المستويات. وينبغي أيضا توضيح الصلة بين الأهداف والنتائج المتوقعة كما ينبغي أن توضع خطوط الأساس التي لم يتقرر شيء بشأنها بعد بأسرع وأدق ما يمكن. ومن شأن تلك التحسينات أن تعزز المسألة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال مقاييس الأداء وعمليات الإبلاغ المحسنة.

٣٨ - وأكد عدد من الوفود على ضرورة كفاءة أن تظل الخطة الاستراتيجية وثيقة حية تتسم بالمرونة إزاء الاحتياجات المتغيرة. وأشار البعض إلى ضرورة الاستعراض المنتظم لأهداف وغايات الخطة لكفاءة أن تعكس الحقائق على أرض الواقع، وأن تتصدى للتحديات العالمية الجديدة. وأعرب آخرون عن اهتمام خاص بتوليد وصون البيانات بشأن حالة المرأة.

٣٩ - ومن الأهمية بمكان أن تقوم قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة البلدان للتمكين من تحسين أنشطة وأولويات ورؤى الخطة الاستراتيجية استنادا إلى الظروف السائدة على أرض الواقع. وأعرب العديد من المتكلمين عن دعم فكرة "الحل الواحد لا يناسب الجميع" وعن تأييدهم لوجوب تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل عملي.

٤٠ - ووصفت الوفود الخطة الاستراتيجية بأنها طموحة واعتبروا أن من الضروري إيجاد توازن بين الطموح وقابلية الإنجاز. ودعت هذه الوفود إلى ربط حجم الأنشطة بقدرات الشركاء وبالتوقعات الواقعية للموارد المتاحة.

٤١ - واقترح بعض المتكلمين إدخال تعديلات محددة على الخطة الاستراتيجية. واقترح أحد الوفود إعادة تنظيم أهداف النتائج الإنمائية بحيث يصبح التمكين الاقتصادي للمرأة هو الهدف الأول. وطلب، من بين طلبات أخرى، أن تولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة اهتماما خاصا لتعزيز القدرات القيادية لدى نساء الشعوب الأصلية ولمشاركتها، وأن تدعم الهيئة إنشاء شبكة للنساء البرلمانيات، اللائي يتولين مواقع مناسبة لطرح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الساحة السياسية على الصعيد الوطني.

٤٢ - وحددت بعض الوفود مسائل مواضيعية لم ترد في الخطة الاستراتيجية. على سبيل المثال، حدد عدد من المتكلمين التعليم - ولا سيما التدريب المتخصص بعد التخرج - بوصفه شرطاً مسبقاً لتمكين المرأة وإحراز تقدم في جميع مجالات الأهداف. وأشار إلى أنه كان ينبغي التأكيد على التعليم بوصفه باب الولوج إلى فرص القيادة المتاحة والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي.

٤٣ - وفي ذلك الصدد، طلبت جمهورية تترانيا المتحدة إلى المديرية التنفيذية أن تجري مشاورات مع كيانات الأمم المتحدة وشركائها المعنيين الآخرين بشأن سبل تمكن من إعداد المرأة لتولي القيادة، بوسائل منها الاستفادة من المرافق والطرائق والآليات القائمة، وأن تقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك إلى المجلس التنفيذي في سياق تقرير الأداء المقبل.

٤٤ - وطلب العديد من الوفود أن تعالج هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسألة الاتجار بالنساء والفتيات في سياق عملها الرامي إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الخطة الاستراتيجية أكثر حزمًا في التعامل مع مسائل من قبيل الغذاء والوقود والأزمة الاقتصادية، فضلاً عن تغير المناخ. وينبغي أن تهتم الهيئة، في سياق عملها مع الدول الأعضاء، بهذه المسائل وأن تقدم الدعم لها. ودعا بعض الوفود إلى التشديد بشكل أقوى على مواضيع من قبيل الحد من الفقر والميزنة الجنسانية والنساء ذوات الإعاقة ودور الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٥ - وجرت مناقشات مطولة حول حضور هيئة الأمم المتحدة للمرأة الميداني. ودعمت الدول الأعضاء تعزيز الحضور الميداني للهيئة وأثنت عليها لإيلائها الأولوية القصوى لتعزيز قدراتها الميدانية. وللحضور الميداني أهمية حاسمة في التنفيذ على الصعيد القطري، وسيتوقف النجاح على دعم أصحاب المصلحة في الميدان. ودعا متكلمون الهيئة إلى كفالة أن يكون لدى المكاتب الميدانية القدرة والسلطة على اتخاذ القرار.

٤٦ - وأبدى العديد من الوفود تعليقات بشأن تعاملها السابق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي أصبح جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعربت إثيوبيا عن تقديرها للدعم المقدم من الصندوق وشددت على أهمية استمرار تلقي الدعم من الهيئة ومن منظومة الأمم المتحدة. وطالبت ساموا، باسم دول آسيا والمحيط الهادئ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ببذل أقوى الجهود في منطقة المحيط الهادئ. وتكلم ممثلًا كل من باكستان والهند بشكل إيجابي عن علاقة بلديهما مع مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الموجودة فيهما. وأعلنت بنغلاديش أن افتتاح مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة القطري تم بعد انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، وأشارت الكونغو إلى أنها تعمل على التوقيع على البرنامج المشترك

للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وأعرب ممثل السلفادور عن الأمل في إتاحة الفرصة في المستقبل للمشاركة في مبادرة المدن الآمنة.

٤٧ - ولاحظت بعض الوفود تركيز الخطة الاستراتيجية على أقل البلدان نموا وأعربت عن تأييدها للقرار القاضي بالمحافظة على حضور استراتيجي في تلك البلدان. وأعرب بضعة متكلمين عن تشجيعهم للهيئة على دمج إعلان وبرنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأيدتهما الجمعية العامة بقرارها ٦٥/٢٨٠، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ودعت نيبال أيضا، باسم أقل البلدان نموا، المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى اتخاذ قرار بهذا الشأن.

٤٨ - وشددت وفود أخرى على أهمية التقيد بالولاية الممنوحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ المنشئ للهيئة، والذي يطلب إلى الهيئة تقديم الدعم إلى جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن مستوى التنمية، استنادا إلى مبدأ العالمية. واعتبر بعض المتكلمين أن من الأهمية البالغة أن ينعكس ذلك في الخطة الاستراتيجية ودعوا إلى توسيع نطاق عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليشمل بلدانا ينتشر فيها عدم المساواة مثل البلدان ذات الدخل المتوسط، بما فيها تلك الكائنة في أمريكا اللاتينية.

٤٩ - وأكدت وفود شتى على أهمية الملكية والقيادة الوطنيتين. وشددوا على أن المساعدة المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي تقديمها بناء على طلب البلدان المستفيدة دون غيرها وبما يتماشى مع أولوياتها وسياساتها الوطنية. وينبغي للهيئة إقامة وجود لها بناء على طلب البلد المضيف أو المستفيد دون غيره. ولدى تنفيذ أنشطة في الميدان، يجب أن تدرك هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقاليد الدينية والثقافية والأعراف المحلية.

٥٠ - وأعربت الوفود عن سرورها لاعتراف الخطة الاستراتيجية بضرورة أن تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الآليات الوطنية وأن تتشاور مع الحكومة لوضع برامج مخصصة للبلد المعني. وينبغي للهيئة أن تركز على إسداء المشورة للحكومات والمجتمع المدني بشأن السياسات عموما من أجل دعم تنفيذ المعايير العالمية وتوصيات هيئات المعاهدات. كما أن من المهم دعم الحكومات في بناء قدراتها على جمع البيانات وتحليلها وتيسير تبادل المعارف فيما يتعلق بالممارسات الجيدة والنجاحات.

٥١ - وأشار عدد من الوفود إلى دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كفالة تحقيق الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعمت الدول

الأعضاء الدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التنسيق، لأن القيادة لم تكن متوافرة في ذلك المجال. وأعربت عن ترحيبها بالتزام الهيئة بالعمل على نحو أكثر كفاءة مع جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، مما له أهمية حاسمة لتعزيز المساواة بين الجنسين على صعيد المنظومة. وأعربت الوفود عن دعم الخطط الرامية إلى الاستفادة من الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات في تعزيز ولاية الهيئة في هذا المجال. ويمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنظر أيضا في برامج "توحيد الأداء" التجريبية كنموذج لتعزيز الاتساق بشكل فعال.

٥٢ - ومن أجل تجنب التداخل، اقترح أن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تراعي ولايات الكيانات القائمة وأن تقيم توازنا مع غيرها من أجزاء المنظومة، على صعيد المقر والميدان على حد سواء. ويتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تسعى أيضا إلى تحقيق توزيع الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإلى جانب الحد من التكرار، فإن هذا النشاط من شأنه أن يعزز مساءلة جميع الكيانات.

٥٣ - ومن شأن إقامة شراكات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الكيانات أن تعزز عمل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والقضاء على الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، واتباع نهج يتسم بالإنصاف في وضع السياسات والبرامج. ويمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون أكثر فعالية، في بعض المجالات، إذا قامت بدور الدعم أو التوعية بدلا من قيامها بدور قيادي.

٥٤ - وفيما يتعلق بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أشارت ممثلة إيطاليا إلى أن من شأن اتخاذ الجمعية العامة لقرار في هذا المجال أن يساعد على حفز التزام الدول الأعضاء بتشجيع التخلي عن تلك الممارسة.

٥٥ - وينبغي ألا تقتصر الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق على التفاعلات المشتركة بين الوكالات. وفي إطار حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيكفل التفاعل بين المجلس التنفيذي للهيئة ولجنة وضع المرأة تحقيق الاتساق في التوجيه الذي ستقدمه كلا الهيئتين لأنشطة الهيئة. وإلى جانب منظومة الأمم المتحدة، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حاجة إلى أن تعمل في شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المنظمات غير الربحية والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الوفود عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الهيئة من أجل العمل مع المجتمع المدني، بوسائل منها القنوات الرسمية. وأعربت عن دعمها لإنشاء فريق استشاري يُعنى بالمجتمع المدني على الصعيد الدولي وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إشراك المجتمع المدني على جميع المستويات.

٥٦ - ومن أجل إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتقدم الذي تحرزه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التنسيق، شجع أحد الوفود على إبلاغ المجلس التنفيذي بشكل منتظم عن وظيفة التنسيق، بما في ذلك تحليل لمختلف الجهات الفاعلة التي تشاركت معها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإسهام كل منها.

٥٧ - ونوقشت أيضا ولايات أخرى موكلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وألح أحد الوفود إلى وظيفة الكيان الحكومية الدولية وشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام للعلاقات الحكومية الدولية.

٥٨ - وكان هناك اعتراف واسع بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحاجة إلى المزيد من الموارد لتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في الخطة الاستراتيجية وبأن المستوى الحالي للمساهمات لم يرق إلى مستوى التوقعات. وناشدت الوفود جميع البلدان - سواء الجهات المانحة التقليدية أو الاقتصادات الناشئة - أن تتعهد بتقديم التزامات مالية للهيئة. وينبغي أيضا بحث عقد الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الخيرية وغيرها.

٥٩ - وطلبت الوفود توضيحات بشأن كيفية قيام الكيان بتخصيص الموارد واقترحت سبلا لتعظيم الأثر في ضوء المستويات الحالية للموارد. وينبغي للكيان اتباع مبادئ الشفافية والتوزيع الجغرافي العادل في تخصيص الموارد المالية والبشرية، وينبغي إنفاق معظم الميزانية على المستوى القطري.

٦٠ - وأعلن عدد من الوفود مساهمات مالية في الموارد الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة: وستساهم أستراليا بمبلغ آخر قدره مليون دولار استرالي في ٢٠١١، وبذلك يصل مجموع مساهماتها إلى ٩,٤ ملايين من الدولارات الاسترالية، وستساهم الكونغو بـ ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١١، كما ستساهم على الأرجح بقدر أكبر خلال السنوات القليلة المقبلة؛ وستضاعف الداعمك المساهمات الأساسية مقارنة بمعدلات المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة السابق، وستقدم الهند مساهمة كبيرة في المستقبل القريب، بالإضافة إلى مساهمة قدرها مليون دولار أمريكي قدمت في نيسان/أبريل ٢٠١١؛ وستسهم نيجيريا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وستساهم النرويج بـ ١٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١؛ وستضاعف السويد مبلغ الدعم الأساسي الذي تمت المساهمة به في عام ٢٠١١؛ وستساهم تيمور - ليشتي بـ ٤٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣؛ وستزيد جمهورية تنزانيا المتحدة مساهمة الحكومة الطوعية السنوية بمقدار ستة أضعاف لتصل إلى ٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة؛ وستساهم الولايات المتحدة بـ ٦ ملايين دولار أمريكي أخرى في عام ٢٠١١ وهي تهدف إلى تقديم

مساهمة أكبر في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت أيرلندا أن الحكومة ساهمت بحوالي ١,٧ مليون دولار في التمويل الأساسي في عام ٢٠١١، أي ضعف المساهمة السابقة، وأعلنت كازاخستان أن التبرعات المقدمة في عام ٢٠١١ هي ضعف المبلغ الممنوح سابقاً.

٦١ - واعترف بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد مرت في مرحلة تحول، بيد أنه من الضروري الآن أن تسعى الهيئة إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها وإلى إحداث فرق جوهري على الأرض. وتحتاج الهيئة إلى رسم دور واضح محدد المعالم، وإلى التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، وإلى قياس مدى التقدم وإثبات الفعالية. وتعتبر النتائج والمساءلة شرطين لاستمرار الدعم، بما في ذلك الدعم المالي. وفي هذا الصدد، شجعت الهيئة على النظر في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى التقرير المرحلي الأول عن الخطة في عام ٢٠١٢.

٦٢ - وقدم وفدان - الدانمرك وجزر سليمان - دعوتين للمديرة التنفيذية لزيارة بلديهما، وأعربت الدانمرك أيضاً عن أملها في أن تنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب اتصال في كوبنهاغن.

٦٣ - وهنأت الحملة العالمية لإصلاح هيكل المساواة بين الجنسين هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الخطة الاستراتيجية وأعربت عن تقديرها لما جرى من مشاورات مع المجتمع المدني خلال إعدادها. ورحب المتكلم بالتزام المديرة التنفيذية بإنشاء فريق استشاري للمجتمع المدني وأعرب عن أمله في أن يتم إنشاء قنوات رسمية أخرى للتفاعل. وكُثرت المخاوف التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن ميزانية الهيئة، وأكد المتكلم أن الخطة الاستراتيجية لن تنجح بدون توفر موارد كافية. فالهيئة تحتاج إلى تمويل أساسي فوري طويل الأجل ومتعدد السنوات ويمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بحضور الهيئة على المستوى القطري، حث المتكلم الهيئة على تطوير حضور تنفيذي موضوعي على نطاق عالمي كاستراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تقود الهيئة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج الكيانات الأخرى.

٦٤ - وشكرت المديرة التنفيذية في ردها الوفود على تعليقاتها ومساهماتها، وكذلك على دعمها وتشجيعها.

٦٥ - وتطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى العمل بشكل وثيق مع الحكومات لتوفير دعم حسب الطلب تحترم فيه الأولويات والملكية الوطنية. وسوف تقدم الهيئة الدعم التقني، كما ستشجع وتسهل التعاون بين بلدان الجنوب وستوفر التمويل متى كان ذلك ممكناً.

وأقرت المديرية التنفيذية بضرورة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بصورة محددة السياق، وأشارت إلى ضرورة ضمان الملكية والقيادة الوطنية، والعمل في ظل احترام العادات الدينية والثقافية والتقليدية.

٦٦ - ولاحظت المديرية التنفيذية في معرض إشارتها إلى ما أطلقتته الدول الأعضاء من دعوات لتعزيز حضور ميداني أوسع نطاقاً، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف توفر تغطية عالمية مع الحفاظ في الوقت ذاته على وجود استراتيجي يتماشى مع مجموعة المعايير الموضوعية لإعطاء الأولوية لمواقع سيتم فيها تأسيس أو تعزيز الحضور الميداني. وسيتم توفير الدعم التقني من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المواقع التي لا تتواجد فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦٧ - وشددت على الأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات التنسيق والمساءلة وتحديد الأدوار والمسؤوليات. وقد تم بالفعل تحقيق بعض النجاحات بفضل تحسين التنسيق، كما هو الحال في وضع استراتيجية عامة لاستخدام مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وهو جهد تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وإدارة عمليات حفظ السلام.

٦٨ - وعلى الصعيد الوطني، يتوقف تقسيم المسؤولية، فيما يتعلق بالقيادة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، على الكيانات الموجودة في البلد أو المنطقة المعنية، وسوف يتقرر هذا التقسيم في إطار فريق الأمم المتحدة القطري المعني.

٦٩ - وأكدت المديرية التنفيذية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف تعمل مع النساء في جميع حالات التعرض للضرر، وستتعلم من الممارسات الجيدة والتجارب السابقة. وتمثل حالة المرأة في المناطق الريفية أهمية خاصة، حيث سيتناول الموضوع ذو الأولوية في الدورة السادسة والخمسين المقبلة للجنة وضع المرأة النساء الريفيات وسبلهن لكسب العيش. وسوف تعمل الهيئة أيضاً على تعزيز جدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ٢٠١٢.

٧٠ - وتلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة التزاماً قوياً بتنفيذ الخطة الاستراتيجية على جميع الأصعدة، ولا سيما على الصعيد القطري، وتعمل في الوقت ذاته على ضمان أن يكون تنفيذ الخطة مرناً وأن يأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية والظروف على أرض الواقع. وسوف تسعى الهيئة في إطار الشراكات مع الحكومات، إلى إجراء اتصالات تتجاوز الآليات الوطنية للمرأة وستقوم أيضاً بإشراك الوزارات التنفيذية، كوزارات المالية مثلاً.

٧١ - وأعربت المديرية التنفيذية عن اتفاقها مع الوفود على أن التعليم عامل حاسم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وللتعليم آثار إيجابية بين الأجيال: فتعليم الأمهات هو مؤشر رئيسي على النواتج الصحية لأطفالهن. وتعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من صندوق المساواة بين الجنسين لدعم جهود تعزيز التعليم بوصفه أداة لتمكين المرأة.

٧٢ - وتواجه هيئة الأمم المتحدة للمرأة التحدي الكبير المتمثل في الاستمرار على نحو استراتيجي في إحراز تقدم على المدى القريب مع الاعتراف بأن التغييرات في المواقف التي لا غنى عنها لتحقيق المساواة بين الجنسين سوف تأتي مع مرور الوقت. ومن شأن زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار والمناصب القيادية أن تحدث تغييرات حثيثة في تصورات المجتمعات للنساء والفتيات عن طريق تقديم أدلة ملموسة على ماهن من قدرات.

٧٣ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد، يجري وضع استراتيجية لتعبئة الموارد سيكون هدفها توسيع قاعدة المانحين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتبحث الهيئة إمكانية جمع الأموال بالتعاون مع الشركاء لزيادة الموارد المخصصة للبرامج المشتركة. وثمة أمر مهم للغاية، هو أن الهيئة تركز على الحصول على ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساهمات كموارد أساسية. وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها لتلك الدول الأعضاء التي أعلنت عن مساهماتها المالية، وناشدت جميع الدول أن تقوم بتوفير موارد إضافية.

٧٤ - وأشارت إلى العلاقة الجلية بين الدعم المالي والسياسي للكيان. والتمست المساعدة من الدول الأعضاء في إدارة توقعات ذات سقف عال جدا. وفي حين تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمساهمة في إحداث تغييرات ذات مغزى في حياة النساء والفتيات، ثمة حاجة إلى قدر من الواقعية بشأن ما يمكن تحقيقه في المدى القريب.

٧٥ - وأضافت أيضا قائلة إن الخطة الاستراتيجية وثيقة حية ستستتير بتغير الظروف على الأرض، وسوف تستخدم بطريقة مجدية لتحقيق النتائج للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

٧٦ - وفي أعقاب مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس التنفيذي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المقررين التاليين:

٣/٢٠١١ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١١-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يرحب بالبيان الذي قدمته المديرية التنفيذية لأول خطة استراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، على النحو الوارد في الوثيقة UNW/2011/9؛
- ٢ - يؤكد على أن إطار عمل الخطة الاستراتيجية هو ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وصكوك الأمم المتحدة ومعاييرها وقراراتها السارية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعالجها وتسهم في تحقيقها؛
- ٣ - يؤكد على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار تنفيذ خططها الاستراتيجية، ستقدم المساعدة في ميدان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالاتفاق مع البلد المضيف وبقبوله، وفقاً للأولويات الوطنية، وستعتمد مبدأ الملكية الوطنية في الأنشطة الميدانية؛
- ٤ - يشدد على أهمية دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة وتنسيق وتعزيز المساواة في منظومة الأمم المتحدة في عملها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بهدف إعداد تقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات في هذا المجال، بالتشاور الوثيق مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة في إطار ولاية كل منها؛
- ٥ - يقر بالحاجة إلى أن تكون الخطة الاستراتيجية مدفوعة برؤية وأهداف ونتائج متوقعة أطول أجلاً حتى عام ٢٠١٧، وأن تكون مدفوعة بمبدأ الشمول، ويقر في هذا الصدد بمواءمة البرنامج المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتباره جزءاً من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، مع الخطة الاستراتيجية، وبالحاجة إلى كفالة مواءمة الخطة الاستراتيجية مع دورات التخطيط الاستراتيجي لدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى ووكالاتها المتخصصة، والتنسيق فيما بين المجالس التنفيذية، بأقصى قدر ممكن، وكذلك مع الاستعراض السياسي الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٦ - يعترف بأهمية النهج القائم على النتائج الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويطلب في هذا الصدد إلى الهيئة أن تواصل إعداد أطر النتائج وأن تعرض جدولاً زمنياً للمشاورات المنتظمة مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، من أجل المضي في تطوير

الروابط بين النواتج والنتائج المرجوة، بما في ذلك التحديد الواضح للمؤشرات وخطوط الأساس والأهداف في أطر نتائج الهيئة، ويطلب أيضا إلى المديرية التنفيذية للهيئة أن تعرض أطر النتائج المنقحة على المجلس التنفيذي للهيئة قبل دورته السنوية لعام ٢٠١٣ كي ينظر فيه؛

٧ - يؤكد على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحاجة إلى زيادة الموارد المالية كي تتمكن بشكل كامل من تنفيذ خططها الاستراتيجية، وفي هذا الصدد يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها الرئيسية في الهيئة على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به، على أن تمتد هذه المساهمة لعدة سنوات إذا كان هذا ممكنا؛

٨ - يقر الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛

٩ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، بدءا من دورته السنوية لعام ٢٠١٢، تقريراً مرحليا سنويا بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وأن يقدم معلومات مستكملة إلى المجلس في دوراته العادية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣؛

١٠ - يطلب أيضا إلى المديرية التنفيذية أن تؤكد على أهمية التعليم والتدريب باعتبارهما أداة مواتية لتمكين المرأة وتوليها القيادة، وأن تعمل على تعبئة الهيئات المعنية وأصحاب المصلحة في الأمم المتحدة من أجل تعزيز توفير التعليم والتدريب المتخصصين، لا سيما باستخدام الطرائق والآليات القائمة، وأن تبلغ عن التقدم المحرز في التقرير المرحلي السنوي الذي ستقدمه إلى المجلس؛

١١ - يقر بالصعوبات والتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويرحب في هذا الصدد بتأييد الجمعية العامة لإعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، وذلك بقرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١؛ ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقا لولايتها، أن تولي اهتماما خاصا إلى أقل البلدان نموا، وإلى تنفيذ برنامج العمل، ويطلب إلى المديرية التنفيذية الإبلاغ عن ذلك في التقرير الذي ستقدمه عن الدورة السنوية؛

١٢ - يقر أيضا بأنه بالرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي بذلتها، فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي هذا الصدد، يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم دعما ملائما واستراتيجيا، في إطار ولايتها، مع مراعاة التنوع الكبير بين البلدان المتوسطة الدخل والاحتياجات المحددة لكل منها.

٤/٢٠١١ أقل البلدان نموا

إن المجلس التنفيذي

- ١ - **يرحب** بتأييد الجمعية العامة لإعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، ويشار إليهما أدناه باسم برنامج عمل اسطنبول، وذلك بقرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١؛
- ٢ - **يشير** إلى السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛
- ٣ - **يرحب** بالدعم القوي الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أقل البلدان نموا؛
- ٤ - **يشدد** على الحاجة إلى أن تولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة اهتماما خاصا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول في إطار الدعم الذي تقدمه إلى أقل البلدان نموا وفقا لولايتها على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤؛
- ٥ - **يدعو** المديرية التنفيذية إلى أن تدرج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا لولايتها، على النحو الذي دعت إليه الفقرة ١٥٣ من برنامج العمل المذكور، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٦٥، وإلى أن تبلغ عن ذلك في تقريرها السنوي.

رابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

- ٧٧ - بناء على دعوة من رئيسة المجلس، عرضت نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لاكشمي بوري، ثلاثة بنود فرعية: تنفيذ المخصصات المعتمدة للموارد؛ تنسيق منهجيات الميزانية؛ تمويل التزامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تنفيذ المخصصات المعتمدة للموارد

- ٧٨ - أفادت نائبة المديرية التنفيذية بأن عملية استقدام الموظفين قد اكتملت بالنسبة لست وظائف من أصل ثماني وظائف بالمقر تمول من ميزانية الدعم. وفي الميدان، أنشئت ٢٤ وظيفة جديدة وتم شغل ست وظائف؛ وأرجى استقدام الموظفين في ١٨ وظيفة رهنا بالانتهاء من وضع الخطة الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، تغير مصدر التمويل بالنسبة لـ ١١٧ وظيفة، وكذلك تكاليف استئجار حيز المكاتب، من الميزانية البرنامجية إلى ميزانية الدعم.

٧٩ - وفي نيويورك، وقعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عقدا للإيجار لإنشاء مقر موحد في مبنى ديلي نيوز. ومن المقرر انتقال الموظفين إلى المكتب الجديد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

تنسيق منهجيات الميزانية

٨٠ - طلب المجلس التنفيذي في قراره ١/٢٠١١ إلى المديرية التنفيذية التعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تنسيق منهجيات الميزانية. واستجابة لذلك، عقدت اجتماعات بين ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمرأة والصناديق والبرامج من أجل توضيح أي الأنشطة والوظائف سيتم تنسيقها والتأكد مما إذا كان الأمر سيتطلب أي تعديلات من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تطبيق التصنيف المنسق للتكاليف ومنهجيات الميزانية القائمة على النتائج.

٨١ - وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أعدت أيضا نموذجاً تجريبياً لميزانية الدعم لعام ٢٠١١ تراعى فيه عدة تصورات، ويعمل بمثابة أساس للمشاورات مع المجلس التنفيذي في سياق إعداد ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وسيتم إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين مع مراعاة الواجبة لعملية التنسيق.

الالتزامات بتمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٨٢ - أعلنت نائبة المديرية التنفيذية أن ٩١ دولة عضوا من جميع المناطق الجغرافية قد تعهدت حتى تاريخه بتقديم مساهمات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو قدمت مساهماتها فعلا. وقد أعلن عدد من الدول الأفريقية والآسيوية عن تعهداتها وكان ثلث المساهمات في شكل ممتد لعدة سنوات. وقد تقدمت ما يقرب من اثني عشرة دولة بتعهدات رسمية أو قدمت ما يفيد بأنها ستزيد من تمويلها الأساسي بنسبة لا تقل عن ١٠٠ في المائة. ولم تقتصر هذه الإسهامات على توفير الدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه، وإنما أرسلت إشارة سياسية قوية بأن الدول الأعضاء تدعم عمل الهيئة.

٨٣ - وبالرغم من اتساع التوزيع الجغرافي للإسهامات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنها لم ترق إلى التوقعات حتى الآن. ويتوقع أن تتلقى الهيئة ١٢٥ مليون دولار من الموارد غير المخصصة و ١٠٠ مليون دولار من الموارد المخصصة في عام ٢٠١١ إذا تم الوفاء بجميع التعهدات الخطية والشفوية. وفي المقابل، فإن الهدف المالي لمجموع الموارد التي حددتها الهيئة هو ٣٠٠ مليون دولار. وكان الأمين العام قد اقترح في مقترحه الشامل بشأن الهيئة الجامعة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/64/588) هدفا يبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

٨٤ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية عن تقديرها للوفود التي أعلنت عن تعهدات أثناء الدورة وأعربت عن أملها بأن تقوم الدول الأعضاء التي لم تعلن عن تعهداتها بعد بالإعلان عن ذلك في المستقبل القريب.

المناقشة

٨٥ - أعربت رئيسة المجلس التنفيذي عن تقديرها للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الاستفادة بحكمة من الموارد المتاحة. ولاحظت أن نجاح الهيئة إنما يستند إلى استعداد الدول الأعضاء لتقديم التزامات مالية، وأشارت إلى أن الدورة الحالية هي وقت ملائم للإعلان عن التعهدات.

٨٦ - وشكرت الوفود نائبة المديرية التنفيذية على بيانها وأعربت عن دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وللخطة الاستراتيجية. واعترفت الوفود بالتحديات المقترنة بإنشاء كيان جديد، بما في ذلك توفير التمويل. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحتاج إلى دعم من أعضاء الأمم المتحدة وكافة أجزاء المنظومة. ورحبت الوفود باستعداد الهيئة للمشاركة في المناقشات صوب تنسيق منهجيات الميزانية.

٨٧ - ومع ملاحظة أثر الأزمات المالية والاقتصادية على الاقتصادات الوطنية للعديد من الدول الأعضاء، فقد أعلنت هذه الدول عن مساهماتها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة: فنلندا ستزيد تمويلها الحكومي إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه، ليصل إلى ما مجموعه ٣ مليون يورو (٤,٣ مليون دولار) في عام ٢٠١١؛ وستزيد المساهمات الأساسية الواردة من أيسلندا بما يربو عن ٤٠ في المائة في عام ٢٠١١، ومن المرجح أن ترتفع في السنوات المقبلة؛ وستقوم اليابان قريباً بتقديم مساهمة أساسية تبلغ نحو ٤٥٠.٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٤,٥ ملايين دولار جرى تقديمه من قبل إلى مشروع للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في أفغانستان. ودعى المتكلمون كافة الدول الأعضاء إلى مواصلة التقدم بتعهدات من أجل الهيئة والوفاء بها.

٨٨ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية عن تقديرها للدول الأعضاء التي أبدت دعمها للهيئة وقدمت التزامات مالية إليها، سواء في سياق النقاش الحالي أو النقاشات التي دارت خلال الدورة في وقت سابق. ورداً على سؤال طرحه أحد الوفود بشأن الكيفية التي تضمن بها الهيئة التفاعل بين المقر والصعيد الإقليمي فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية، أقرت الأمانة العامة المساعدة/نائبة المديرية التنفيذية بوجود عدة نماذج، منها نموذج تستخدمه الهيئة حالياً ويستند إلى وجود أقسام جغرافية في المقر. على أن البنية القائمة تخضع للاستعراض حالياً بهدف إقامة

هيكل ييسر من التفاعل الكفاء والفعال بين الأعمال على الصعيد الإقليمي والوطني والعمليات المعيارية العالمية.

خامساً - المناسبات الجانبية

٨٩ - خلال الدورة، استضافت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناسبتين جانبيتين: حلقة حوارية بشأن أفضل الممارسات المستقاة من الميدان، عقدت يوم ٢٨ حزيران/يونيه، وإحاطة بشأن استخدام الهيئة للوسائط الاجتماعية، عقدت في ٢٩ حزيران/يونيه.

حلقة حوارية عن أفضل الممارسات المستقاة من الميدان

٩٠ - عقدت حلقة حوارية بشأن البرمجة المشتركة، تولى رئاستها جون غانا (نيجيريا) وأدلت فيها المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بملاحظات استهلاكية. وشارك في هذه الحلقة الحوارية كل من أوريليان أ. أغيينونسي، المنسق المقيم في رواندا؛ وبرونو مورو، المنسق المقيم في كولومبيا؛ وجون هندرا، نائب المديرية التنفيذية لشؤون السياسة والبرنامج في هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنسق المقيم السابق في فييت نام.

٩١ - وكان الغرض من هذه المناسبة مناقشة أهمية البرمجة المشتركة في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة للأولويات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. واستهلت المديرية التنفيذية المناقشة فاعتبرت أن البرمجة المشتركة نهج يمكن جدا أن يؤدي نحو تعزيز التنسيق بين الوكالات. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة منخرطة بالفعل في ١٠٠ برنامج مشترك، وهي تعزز إجراء تقييمات مشتركة لهذه البرامج. وجرى تسريع وتيرة البرمجة المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بفضل المشاريع الرائدة لتوحيد الأداء وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي توفر له إسبانيا الدعم.

٩٢ - وعرض السيد أغيينونسي تجربة فريق الأمم المتحدة القطري في رواندا، وهي أحد البلدان المشاركة في البرنامج التجريبي لتوحيد الأداء، في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وتضمنت الاستراتيجية الشاملة عناصر تهدف إلى توفير الرعاية الإجمالية الساعية إلى توفير الحماية، وإتاحة الاحتكام إلى القضاء، وتقديم الخدمات المباشرة إلى الناجيات عن طريق "المراكز الجامعة للخدمات". وبذلت الجهود أيضاً لتوعية جهاز القضاء بشأن هذه المسألة وإشراك الرجل في تصميم الاستراتيجية البرنامجية. وشملت الجهود الطويلة الأجل مشروعاً يسعى إلى وضع حد للعنف الجنساني عن طريق التمكين الاقتصادي وتنظيم حملة توعية للمجتمع ووسائط الإعلام. وناقشت الحكومة مع الشركاء في مجال التنمية إنشاء المزيد من المراكز الجامعة للخدمات في جميع أنحاء البلد وفي بلدان أخرى من المنطقة.

٩٣ - وبعد العرض الذي قدمه السيد أغبينونسي، أدلى الممثل الدائم لرواندا، أوجين - ريشار غازانا، ببيان مقتضب. فتوجه بالشكر إلى منظمي الحلقة الحوارية لتسليط الضوء على رواندا كمثال ناجح وأشار إلى أن رواندا باتت مثلاً يحتذى به عن الطريقة التي يمكن للمجتمعات أن تتغير بها تغييراً جذرياً بفضل تمكين المرأة. وعلق قائلاً إن البنين الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن يكون مشاهداً لبنين برنامج الأمم الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بغية كفالة تمتع الهيئة بالسلطة اللازمة للمطالبة بالمساءلة عن المساواة بين الجنسين على جميع المستويات.

٩٤ - وعرض السيد مورو برنامجاً شاملاً لمكافحة العنف الجنساني في كولومبيا بتمويل من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والغرض من هذا البرنامج المساعدة في منع العنف الجنساني والقضاء عليه وتوفير المساعدة إلى الضحايا بالحد من تهاون المجتمع والمؤسسات إزاء هذا العنف. وجرى إعداد هذا البرنامج بالتشاور مع الحكومات المحلية والوطنية والمنظمات النسائية وتولى تنفيذه بصورة أساسية كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وركز البرنامج الذي نفذ تجريبياً في خمسة مجتمعات محلية، على الوقاية وتوفير المساعدة والأطر القانونية والسياسة العامة. وشملت الدروس المستفادة التي يمكن أن يستند إليها عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة كون البرمجة المشتركة تمكن الهيئة من التحرك باسم منظومة الأمم المتحدة، ويمكن لهذا الدور القيادي أن يساعد على ترجمة الأطر المعيارية إلى أفعال تستلزم استجابة مشتركة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، من شأن استراتيجية شاملة للقضاء على العنف الجنساني أن تتيح للهيئة فرصة الاضطلاع بدور تنسيقي في هذا المجال.

٩٥ - وشدد نائب المدير التنفيذية، جون هندرا، في العرض الذي قدمه على العلاقة القوية القائمة بين كيفية قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمبادرات المشتركة وتيسيرها وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة. وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة نشطة في برامج مشتركة ذات صلة بمجموعة متنوعة من المواضيع، تشمل برنامجاً مشتركاً في فييت نام أدى إلى تعزيز تنفيذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف الأسري. وسوف يلزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تمضي قدماً إلى الأمام في مساعيها، أن تتمتع بالقدرة على إسداء أفضل مشورة تقنية لأصحاب المصلحة، وأن تكون داعية للمساءلة عن المساواة بين الجنسين في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، وأن تعرف متى تمارس دوراً قيادياً ومتى تضطلع بدور داعم.

المنافسة

٩٦ - لاحظت الوفود أن البرامج عبارة عن نماذج للسبل الكفيلة بتحسين التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة وشددت على أهمية تعزيز الشفافية واستنهاض الإرادة السياسية وتحقيق النتائج على الأرض. وتميزت الاستجابة التي أثارها العروض التي قدمت بإيجابيتها الشديدة.

٩٧ - ولوحظ أن البرمجة المشتركة يمكن أن تحقق نتائج هامة وأن فرص تمويل هذه البرامج متاحة؛ فهناك صندوق متعدد الأطراف يتوافر فيه مبلغ ٩٠٠ مليون دولار على مدى أربع سنوات لتمويل برامج الأمم المتحدة المشتركة في ثمانية بلدان رائدة. ومن الضروري أن تبدأ البرمجة المشتركة بما يتسق مع الأولويات الوطنية وأن تؤخذ تطلعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين في الحسبان. وشدد المتكلمون أيضاً على أهمية تعميم المعلومات المتعلقة بالممارسات السليمة، كتلك التي سلط عليها الضوء في العروض التي قدمت، بحيث يتسنى للآخرين التعلم من الأمثلة الناجحة.

٩٨ - ورأى بعض المندوبين أن بلدانهم يمكن أن تستفيد من زيادة البرمجة المشتركة. وجرى تحديد الحاجة إلى تحسين التنسيق بغية التصدي للحالات الطارئة. وطلب وفد الكونغو الحصول على الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحديث دليل لتدريب المرشحات السياسيات جرى إعداده في عام ٢٠٠٧.

٩٩ - وهنا الرئيس المشاركين في الحلقة الحوارية على برامجهم الناجحة وأشار إلى أنه ينبغي تقديم الدعم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ جهودها في مجال البرمجة المشتركة. وفي حين أن التحديات سوف تظل قائمة، فإن هناك أيضاً دروساً من التجارب السابقة يمكن التعلم منها. وتوجه بالشكر إلى المديرية التنفيذية وإلى المشاركين في الحلقة الحوارية على مشاركتهم قبل أن يختتم الجلسة.

إحاطة بشأن استخدام هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوسائل الإعلام الاجتماعية

١٠٠ - قدم قسم الاتصالات والدعوة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة بشأن أهمية الاستثمار في الوسائل الاجتماعية والوسائل الرقمية على شبكة الإنترنت باعتبارها جزءاً من استراتيجية الدعوة والاتصالات للهيئة. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة.

١٠١ - وافتتح الاجتماع سري سرينيفازاني، الخبير في وسائل الإعلام الاجتماعية، والأستاذ في كلية الدراسات العليا في الإعلام بجامعة كولومبيا وعميد شؤون الطلاب فيها، فقدم لحة عامة عن استخدام الوسائل الاجتماعية وتعاظم نفوذها على نطاق العالم. وأعقبت ذلك لحة

عامة قدمها قسم الاتصالات عن حضور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منابر الوسائط الاجتماعية والوسائط الرقمية على شبكة الإنترنت من قبيل فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وفليكر، وما تضطلع به الهيئة من توعية ومشاركة استراتيجيتين على هذه الشبكات بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية. واختتمت الإحاطة بجلسة أسئلة وأجوبة تفاعلية وتبادل للمعلومات والممارسات السليمة.

سادساً - مسائل أخرى

١٠٢ - أعربت الوفود عن ارتياحها لما توصلت إليه الدورة السنوية الافتتاحية للمجلس التنفيذي، ولا سيما اعتماد المقرر ٣/٢٠١١ المتعلق بالخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وهنأ المتكلمون رئيسة المجلس التنفيذي وقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على اتخاذ مقرر يؤيد هذه الخطة وأشادوا بالدور القيادي الذي اضطلع به السيد رستم أثناء التفاوض على هذا المقرر.

١٠٣ - وأعادت الدول الأعضاء التأكيد على دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وللخطة الاستراتيجية، بما في ذلك المجالات ذات الأولوية. فالخطة تشكل معلماً للهيئة ولقضية المرأة. وتبرز حالياً الحاجة إلى تحويلها من القول إلى الفعل وتحقيق الأهداف الطموحة؛ وأشار في ذلك الصدد إلى أن الهيئة ستكون بحاجة إلى موارد كافية.

١٠٤ - واستشرف وفد الكونغو آفاق المستقبل فأعاد التأكيد على أن حكومته سوف توقع عما قريب اتفاقاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج يركز على الاستقلالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة. وأعرب الوفد بصفة خاصة عن تطلعه للحصول على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تشجيع مشاركة المرأة مشاركة فعالة في عملية صنع القرار.

١٠٥ - ووفقاً للفقرة ١٢ المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل في المقرر ٣/٢٠١١، شددت غرينادا على أن تلك المجموعة من البلدان غالباً ما تشهد مستويات مرتفعة من عدم المساواة. وتواجه غرينادا تهديدات بسبب عدد من العوامل منها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتغير المناخ، وارتفاع المديونية. وسوف يوفر البلد الدعم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي باستضافة لقاء وطني ودون إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي لعرض هذه الخطة على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحكومة والمجتمع المدني. وأعلن الممثل الدائم أيضاً أن غرينادا سوف تتبرع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار وأنها تتطلع لتقديم المزيد من التبرعات مستقبلاً.

١٠٦ - وأهابت فرنسا بهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعزز العمل القانوني الذي تقوم به الهيئة، لا سيما في ما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة ودعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ذلك الصدد، دعا الوفد هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الدفاع عن حقوق المرأة جنباً إلى جنب مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، لا سيما في المناطق التي تحصل فيها تحولات سياسية بصورة حثيثة. وأشار المتكلم أيضاً إلى أن فرنسا أسهمت بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو في الموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما أقامت فرنسا شراكات مع دول عربية مختلفة وهي تقدم الدعم المالي لما يبذل من جهود ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل معالجة عدد كبير من القضايا الجنسانية.

١٠٧ - وأعادت السنغال التأكيد على أهمية تمكين المرأة في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشجيع تعليم النساء والفتيات، نظراً إلى ما يكتسبه التعليم من أهمية أساسية للتنمية الاجتماعية ولكونه السبيل الوحيد الذي يتيح لهن الإفلات من براثن الفقر.

١٠٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها لما أنجزه كل من السيدة كافون والسيد رستم وتمنت لكل منهما التوفيق بمناسبة عودته إلى عاصمة بلده.

ملاحظات ختامية

١٠٩ - أعربت المديرية التنفيذية عن امتنانها لأعضاء المجلس التنفيذي لما وظيفوه من جهود في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولما قدموه من توجيهات أثناء صياغة الخطة الاستراتيجية ومن تأييد لهذه الخطة. وتطلع هيئة الأمم المتحدة للعمل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق الرؤية التي أفضت إلى إنشاء الهيئة وإلى تحقيق الأهداف والنتائج المحددة في الخطة.

١١٠ - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بالاستجابة للتطلعات وبتلبية الاحتياجات المبينة أثناء الدورة، بما في ذلك توفير الدعم بالاتفاق مع البلدان المضيئة وموافقتها تمثيلاً مع الأولويات الوطنية وتيسير توثيق الممارسات الفضلى وتعميمها.

١١١ - وتوجهت المديرية التنفيذية بالشكر إلى رئيسة المجلس التنفيذي ونوابه لما يضطلعون به من دور قيادي. وأعربت بوجه خاص عن عميق تقديرها للسيد رستم لنجاحه في تيسير المداولات والمقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية. وأعربت عن أصدق ثنائها للسيدة كافون والسيد رستم. وتطلعت لتوفير معلومات مستكملة وتقديم

تقارير عن الخطة الاستراتيجية وعن مسائل أخرى أثناء انعقاد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي.

١١٢ - وتناولت الرئيسة، في ملاحظاتها الختامية، ما عاجله المجلس التنفيذي من مسائل وما حققه من إنجازات أثناء هذه الدورة السنوية.

١١٣ - ويشكل ذلك يوماً تاريخياً وبالغ الأهمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إنما هو كذلك دليل على ضرورة شروع هذه الهيئة باتخاذ خطوات جريئة نحو تحقيق النتائج. وأعادت الرئيسة التأكيد على التزام المجلس التنفيذي بتقديم الدعم للمديرة التنفيذية وفريقها وهما يمضيان قدماً في مساعيها.

١١٤ - ويشكل نجاح هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية مشتركة وسوف يكتسب ما ستقدمه الدول الأعضاء من دعم سياسي ودبلوماسي ومالي أهمية حاسمة في ذلك الشأن. واستمع المجلس التنفيذي إلى نداءات متحمسة سواءً من جانب المديرة التنفيذية أو من جانب نائبة المديرة التنفيذية، لزيادة المساهمات في الميزانية الرئيسية للهيئة. وقد استجابت الوفود لهذه النداءات بكثير من الحماس والاندفاع.

١١٥ - وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى المديرة التنفيذية التي انخرطت في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظفت فيه جهودها منذ البداية. وقد جاءت الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ تنويجاً لذلك الالتزام.

١١٦ - وتوجهت الرئيسة بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي، والوفود المراقبة، والأمانة العامة، وجميع المسؤولين من خدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة الذين عملوا على إنجاح هذا الاجتماع.

١١٧ - ثم رفعت الجلسة.